على مسافة القصر ووافقه على ذلك علي بن عبد الله الناشري وان كان غايا
فان كان اعساره حال طلب المراة ولم يبينه شهدت بذلك استصحابا
للاعسار يوم عينه ولم يصرح بذلك في الشهادة فظاهر والا فلي الفسخ
الخلاف المذكور في الحاضر اذا امتنع فالحاصل ان الفسخ بنحو النفقة
لامتاع الزوج او غيبته ان كان موسرا وجه قوي في المذهب جرى عليه جماعة
من الائمة الكبار وافتى به اضعافهم فيجوز تقليدهم للضرورة كما ذكره بن الصلاح
في نظائر المسئلة ويرشحه قول الشافعي رحمه الله اذا ضاق الامر اتسع و
قولهم من اصول الفقه الضرر يزال والمشقة تجلب التيسير وليس لذلك من تتبع
رخص المذهب في شئ لحق ذلك السيد السمهودي في فتاويه وكتابه العقد
الفريد في احكام التقليد والقاضي فسخ نكاح هذا الزوج معتمد ذلك ومستند
اليه والله اعلم

كتاب الجنايات

مسئلة شخص طولب بخروج
حتى خرجت شبكة المطعون فمكث لذلك ليلة وبعض يوم ثم ادخل راسه
عليه جرايحي زعم انه ماهر في معالجة الجراحات فلما راى الشبكة ظاهرة اراد
ادخالها فلم يقدر لكونها قد يبست فقال لولي المطعون هذا يحتاج الى قطع
فاذن له فقطعها فمكث المطعون خمسة ايام ثم مات فماذا يجب على القاطع
والجرايحي على من القود منهما او لا يلزم احدا منهما او لا يلزم احدا منهما لكن
الموت حصل بفعلين مجهولين ولا يعرف انه من القاطع او الطاعن فتوقفوا
ماجورين وهل يستوي القصاص لسكران وغيره او لا ان الحال ان الطاعن
كان سكرانا **اجاب** رضي الله عنه ان اذن الوارث للجرايحي في قطع الشبكة
لا اثر له لانه ليس وليا حاله الاذن لان الوارث لا يصير نائبا عن المورث
الا بعد موته فح قطع الجرايحي شبكة المطعون ان وقع باذن المطعون
قبل انتهايه الى حركة المذبوح كما في السؤال لا يخلو اما ان يكون ماهرا بان
يكون ماهرا بان يكون خطاؤه نادرا او لا فاما ان كان قطعه الشبكة
على وفق معرفته فموته محال على فعل الطاعن فقط لان الواقع من الجرايحي
محض معالجة لا تفضي الى تلف وليس له عليه سوال لمعالجة لا اشعار
فعل الطاعن المذكور القصاص بشرطه وان كان حال ان طعن سكران
متعديا لانه اما مكلف اوله حكم المكلف تعلقا على الخلاف المقرر في
محله وان وقع قطعه الشبكة لا على وفق معرفته بل اخطا فمات المطعون
بالفعلين

بقول عدلين جبريين فعل الطاعن نصف ديه مغلظه في
ماله لانه متعمد دون القصاص لانه شريك مخطئ وليس على الجرايحي شئ
كما ذكره ابن شريح لكن خصه ابن الصلاح انما اذا اذن له في عين ما فعله اما
لو قال داوني بلا تعيين وجب الضمان على ما قلته وبه جزم صاحب الانوار
وغيره وان تعمد الجرايحي مع علمه بحاله قطع الشبكة يقتل غالبا ومان بالفعلين
فعلى كل من الطاعن والجرايحي القصاص بشرطه وان قال الجرايحي جهلت كون
قطع الشبكة قاتلا صدق بيمينه ان امكن خفاء ذلك عليه ولا يلزم ما قلته ان
لذبوح بل ما خصه من الدية في ماله وغيره الماهر بان يكون خطاؤه غير نادر ان
تعمد قطع الشبكة مع علمه انه يقتل غالبا فمتعمد فعليه كالطاعن القصاص
بشرطه كامر وان قطعها ظانا ان ذلك يجدي ولا قصاص عليه للشبهة ولا
على الطاعن لانه شريكه بل على الطاعن نصف ديه مغلظه في ماله و
على الجرايحي نصف ديه مغلظة بالتثليث على عاقلته ان لم يبلغ به في عدم
التعمد لانه قصد الفعل والانسان بما لا يقتل غالبا يزعم لكن القاطع على
حديده لا يعلمها نعم ان اذن المجروح في عين القطع المذكور مطلقا
فلا ضمان عليه ولا على عاقلته والدليل على ضمان غير الماهر قوله صلى الله
عليه وسلم من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن اخرجه ابو داود و
النساءي وابن ماجه والحاكم عن ابن عمرو وان قطع الجرايحي الشبكة بلا اذن
من المجروح الكامل ولا اذن وليه ان كان صبيا فعليه ضمان ما نقل من قطعه
ولا اثر لاذن الوارث كما مر لانه حاله الاذن غير وارث فان لم يكن مذففا
كما في السؤال فهو شريك الطاعن فعليهما القصاص ان تعمدا والا فحصة
الطاعن من ديته في ماله وحصة قاطع الشبكة على عاقلته تحقق
مطلقا ان فعله خطاء والا فبالتاجيل ان كان شبه عمد كما في السؤال
والله اعلم

مسئلة قال شيخنا جمال الدين رضي الله عنه فاقدم كل
ما فيه ارعاب للغير وهو محترم بحرم فقد ذكروا في الاحياء ان يزيد بن ثابت في
حفر الخندق فاخذ بعض اصحابه سلاحه فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن
ترويع المسلم من يومئذ ولا يخفى ان التقييد بالمسلم ليس مرادا كما مر قال
شيخنا لكن يشكل عليه ما رواه احمد ان ابا بكر خرج تاجرا ومعه بدريان
النعمان وسويبط فقال له اطعمني فقال حتى يجي ابو بكر فذهب لاناس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)